

العمل الحزبي في الفكر السياسي الاسلامي

م.د. رحيم ابراهيم حزام الحمراني

الجامعة الاسلامية — كلية القانون والعلوم السياسية

The party activity from the political Islamic thought

Lect. Dr.Rahim Ibrahim Al hamrani

Islamic University Law and political sines

Rahimibrah7@gmail.com**Research Summary:**

Political parties and the practice of party work in order to gain power and implement the party's policies and political programs is the cornerstone of the structure of constitutional political systems based on the principle of separation of powers through the electoral process, as well as in authoritarian regimes by initiating revolution or coup, while their role is limited. In the Islamic political system, to spread awareness and education, to confront the manifestations of tyranny, to urge for reform, and to spread messianic concepts, far from thinking about assuming the authority that this thought is unique to from all positivist political schools, whether democratic or authoritarian.

Keyword: Party, Thought, System

ملخص البحث:

ان الاحزاب السياسية وممارسة العمل الحزبي بهدف الوصول الى السلطة وتطبيق سياسات الحزب وبرامجه السياسية يعد حجر الزاوية في بنية الانظمة السياسية الدستورية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، من خلال العملية الانتخابية التي تستند الى التعددية الحزبية، وكذلك في الانظمة الاستبدادية عن طريق المبادرة الى الثورة أو الانقلاب، في حين يقتصر دورها في النظام السياسي الاسلامي على نشر الوعي والتثقيف والتصدي لمظاهر الاستبداد والحث على الاصلاح واشاعة المفاهيم الرسالية، بعيدا عن التفكير في تولي السلطة التي ينفرد بها هذا الفكر عن جميع المدارس السياسية الوضعية، ديمقراطية كانت أم استبدادية.

الكلمات المفتاحية: الحزب، الفكر، النظام

المقدمة

تعد الاحزاب السياسية من أبرز الروافد السياسية في الانظمة السياسية لا سيما النظم السياسية الدستورية الديمقراطية، إذ إتفقت أدبيات العلوم السياسية على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الاحزاب السياسية في بناء النظم الديمقراطية.

وان استقرار أي نظام سياسي غالبا ما يتوقف على الاحزاب السياسية التي تمثل العديد من الشرائح الاجتماعية سواء عن طريق الوصول الى السلطة عبر الانتخابات ، أو في المعارضة السياسية من أجل مراقبة السلطة ، كونها تمثل جوهر العملية السياسية في الانظمة القائمة على أساس مبدأ الفصل بين السطات.

وأبعد من ذلك فان غياب الاحزاب السياسية والتعددية الحزبية قد يؤدي الى إنسداد سياسي في الحياة السياسية والمجتمعية والثقافية، بحيث تصبح حتى الانتخابات شكلية صورية، كونها تفقد روح التنافس الحزبي والسياسي الذي يعد المحور الرئيسي في النظم السياسية الديمقراطية.

بيد ان الامر لا يبدو كذلك في النظام السياسي الذي ينتجه الفكر الاسلامي - الذي يستند الى المصادر الرئيسية المتمثلة بالقران والسنة، فضلا عن التجربة التاريخية - الذي يشير الى غنى هذا النظام عن الاحزاب السياسية وامتلاكه لعدد من الاليات التي من شأنها حفظ وديمومة النظام والتعامل مع الامة باجمعها كبديل، بغية حفظ وحدتها الوطنية والنأي بها بعيدا عن التشطي والتفتت ، ومن ثم التحول الى كيانات و فرق متناحرة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على القضية الحزبية التي تعد من أهم المؤسسات غير الدستورية البالغة التأثير في النظم السياسية الدستورية، لا سيما وان الاحزاب تكاد تختزل كل أنشطتها وبرامجها من أجل الوصول الى السلطة أو البقاء فيها أو معارضتها والتأثير على قراراتها.

فالسياسة مفهوم يعني بالسلطة وكيفية قيادتها، والاحزاب تشغل مساحة كبيرة بفعل تطلعها الى ممارسة السلطة سواء في الانظمة الاستبدادية عبر الثورات والانقلابات، أو النظم الديمقراطية من خلال الانتخابات، بينما لا تبدو كذلك في النظام السياسي الاسلامي؛ الامر الذي يفرض ضرورة التعرف على الاحزاب وما تحمل من مفاهيم وخصائص ووظائف يمكن أن تمارسها على صعيد المجتمع والنظام.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تسليط الضوء على موضوعة الاحزاب السياسية والعمل الحزبي من زاوية النظم السياسية الحديثة، والوقوف على المساحة التي يمكن أن تشغلها في النظام السياسي الاسلامي ، الى جانب محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه في العصر الراهن على ضوء الضوابط التي تضمنتها النظرية الاسلامية.

إشكالية البحث:

تتمن إشكالية البحث في عدد من الاسئلة، أهمها:

أولاً: هل يعول النظام السياسي الاسلامي على الاحزاب السياسية في الوصول الى السلطة، ؟

ثانياً: هل هناك بعض الاشكاليات التي تترتب على تشكيل الاحزاب في النظام الاسلامي؟

ثالثاً: هل من شرعية للتنظيم والعمل الحزبي في الفكر الاسلامي؟

رابعاً: هل يمنح الفكر الاسلامي الاحزاب شرعية تولي السلطة؟

خامساً: هل من ضرورة للعمل الحزبي في العصر الراهن على وفق النظرية الاسلامية

سادساً: ماهي الوظائف التي يمكن ان يمارسها الحزب السياسي في العصر الراهن على فرض القول بضرورته وشرعيته؟

فرضية البحث:

ان آليات الوصول الى السلطة في الفكر الاسلامي تحول دون التعويل على الاحزاب السياسية وممارسة العمل الحزبي، الى جانب ارتطام هذه الاحزاب بالعديد من الاشكاليات، في حين يتيح لافراد المجتمع تنظيم صفوفهم وممارسة العمل الحزبي على صعيد التواصل مع كافة فئات المجتمع وممارسة الاصلاح والامر بالمعروف السياسي

والنهي عن المنكر السياسي من قبيل التصدي للاستبداد والقمع والاضطهاد ، بعيدا عن التطلع الى تولي السلطة وقيادة الدولة .

مناهج البحث:

اعتمد البحث عددا من المناهج، ومنها المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي المقارن.

خطة البحث:

إنتظم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة والمقترحات في مبحثين، ضم كل مبحث مطلبين، كالاتي:

المبحث الاول: آليات العمل السياسي

المطلب الاول: الاحزاب السياسية/ النشأة والمفهوم

المطلب الثاني: جماعات الضغط

المبحث الثاني: إشكاليات العمل السياسي في الفكر الاسلامي

المطلب الاول: إشكالية السلطة

المطلب الثاني: إشكالية التنظيم

الخاتمة والنتائج:

التوصيات والمقترحات:

قائمة المصادر:

المبحث الاول: آليات العمل السياسي

تتحدد طبيعة واهداف المؤسسات الدستورية في الدولة من خلال القوى السياسية والاجتماعية التي تلعب دوراً في تشكيل سلطات الدولة عبر الانتخابات، بفضل ما تمتلكه من مؤسسات أبرزها الاحزاب السياسية وجماعات الضغط، وسنتناول ذلك بشيء من التوضيح من خلال المطلبين الآتيين :-

المطلب الاول: الاحزاب السياسية (النشأة والمفهوم) .

تختلف الدوافع التي تقف وراء نشأة وتطور الاحزاب السياسية التي ظهرت في اوروبا عن مثيلاتها في بقية دول العالم لاسيما بلدان الشرق الاوسط " فقد ارتبط ظهور الاحزاب السياسية في بريطانيا بظهور اللجان الانتخابية التي تشكلت وتطورت مع تطور مبدأ الاقتراع العام، لاسيما مع صدور قوانين الانتخاب ، فبدأت معالم الاحزاب السياسية تتشكل في هذه الدولة"⁽¹⁾ .

وكان ظهور الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) في امريكا لظروف خاصة ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي اقتضى ضرورة قيامها " اذ يقوم هذا النظام على فكرة تولي اغلب الوظائف العامة عن طريق الانتخاب، كما ان مهمة رئيس الجمهورية تقتضي انتخابه من قبل هيئة الناخبين، ونظراً لهذين العاملين كان لابد من قيام لجان انتخابية تشجع الناخبين وترشدهم في اختيار كل هؤلاء"⁽²⁾،"⁽³⁾ .

وعلى غرار ما تقدم "نشأت الاحزاب السياسية في معظم النظم السياسية الاوروبية بفعل تنامي دور الجمعيات والجماعات الدينية، الى جانب بعض الازمات من قبيل ازمة بناء الدولة وبناء الامة، نقلاً عن ازمة المشاركة"⁽⁴⁾ ويذهب بعض الفقه الى ان " نشأة الاحزاب السياسية في المنطقة العربية تراوحت بين التوجه التحرري من الهيمنة الخارجية والاستعمار الاجنبي، وبين الاستيلاء على السلطة من خلال العنف كالثورات العسكرية التي اتخذت منها احزاب كثيرة وسيلة رئيسة للوصول الى السلطة"⁽⁵⁾

ويبدو مما تقدم ان الظاهرة الحزبية فكرة وافدة من الخارج من جهة ،ومن جهة اخرى انها ظاهرة حديثة لم تشق طريقها بعد الى الفكر السياسي الاسلامي الذي يمتاز بهيكلية وأليات لا تتسجم وطبيعة الدوافع المذكورة آنفاً وراء نشأة الاحزاب .

فضلاً عن رؤيته للسلطة التي تختلف جملة وتفصيلاً عما هي عليه لدى الفكر السياسي الغربي ، والذي سنتعرف عليه في المطلب القادم .

اما بخصوص مفهوم الحزب السياسي فقد وردت عدة تعريفات مختلفة، مرد الاختلاف فيها تعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الى الحزب على ضوء النظرية السائدة في الفكر السياسي، الى جانب المراحل التي قطعتها الاحزاب حتى وصلت الى ما هي عليه في الوقت الراهن .

فهناك من يعتقد بأن الحزب "تجمع افراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي" (6) وعرف ايضاً على انه "تجمع افراد يؤمنون بنفس الافكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين ، والسعي للوصول الى السلطة او على الاقل التأثير على قراراتها" (7)

وهناك من يعرف الحزب السياسي من خلال الربط بين العمل الحزبي وشرعية ممارسة السلطة ليعرفه بأنه "مجموعه من الافراد منظمة بصورة دائمة على المستوى الوطني تسعى للوصول الى السلطة وممارستها بالطرق المشروعة من اجل تنفيذ سياسية محددة" (8)

فالحزب ينطلق من منظومة برامج سياسية يعتقد انها ممكنة التطبيق من خلال تسلم السلطة التي يسعى للوصول اليها، وبعبارة أخرى ان هدف الوصول الى السلطة من وجهة نظر الحزب مشروعة بهدف تطبيق البرنامج السياسي . والذي يميل اليه الباحث هو هذا التعريف الاخير على ضوء الرؤية الحصرية للفكر السياسي الاسلامي ازاء شرعية ممارسة السلطة والتي تكشف عن احد اهم معايير تمييزه عن الفكر السياسي الغربي ،فضلاً عن صلاحية هذا المعيار في اماطة اللثام عن جوهر هذا الفكر في طرح البديل عن العمل الحزبي بغية تنفيذ سياسته وبرنامج السياسي والاجتماعي .

بقي ان نشير الى ان اغلب فقهاء السياسة والقانون الدستوري يؤكدون على عنصري التنظيم والهدفية في الحزب والتي تميزه عن سائر القوى المؤثرة في العمل السياسي ولاسيما جماعات الضغط التي سنتناولها في المطلب القادم . ونخلص مما تقدم الى ان الاحزاب السياسية ظاهرة حديثة ،اقتضت ظهورها عدة اسباب تختلف باختلاف النظم السياسية وطبيعة الفكر السياسي، في حين كانت الاستقلالية والتحرر من الهيمنة الاستعمارية من أبرزدوافع سريانها الى البلدان العربية والاسلامية وان الاحزاب السياسية تحشد الطاقات الجماهيرية من اجل الحصول على السلطة او البقاء فيها من اجل تنفيذ سياسة معينة .

المطلب الثاني: جماعات الضغط

تمارس جماعات الضغط الى جانب الاحزاب السياسية تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية، لكنها لا تهدف للوصول الى السلطة ،ويقتصر تأثيرها على حماية مصالحها والدفاع عنها . وعلى هذا الاساس عرفت جماعات الضغط على انها "هيئات او جماعات منتظمة تدافع عن مصالحها الخاصة لدى السلطات العامة في الدولة" (9) .

وكما يبدو واضحاً من التسمية فإن تحقيق المصالح والدفاع عنها يأتي من خلال ممارسة الضغط على السلطات السياسية بهدف انتزاع قرارات تضمن تلك المصالح ، ولذلك عرفت ايضاً بأنها "جماعة من الناس يربطهم نمط معين

من السلوك الجماعي على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يسعون للضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو اهدافهم المشتركة" (10).

وتختلف الوسائل التي تلجأ اليها جماعات الضغط للتأثير السياسي , غير ان ثمة اتفاق على تصنيفها الى ثلاث فئات (11) وكالاتي :-

الفئة الاولى :- الاتصال او الاحتكاك المباشر مع اصحاب القرار في السلطة , ويتم ذلك من خلال العلاقات الشخصية أو الاجتماعات أو من خلال المشاورات أو المفاوضات الرسمية وغير الرسمية بين السلطة وممثلي هذه الجماعات.. . ويكون ذلك من قبيل اتخاذ القرارات المهمة التي تمس شرائح كبيرة من المجتمع .

الفئة الثانية :- الاتصال بالسلطة من خلال وسائل الاعلام أو من خلال التهديد أو اللجوء الى الاضراب أو الاحتجاج , الامر الذي قد يدفع في بعض الحالات الى نزول السلطة للتفاوض مع المضربين او المحتجين .

الفئة الثالثة :- وتتمثل في امكانية ممارسة التأثير على السلطة في ظل ما تسهم به هذه الجماعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حملات المرشحين الانتخابية (12) .

ما تجدر الاشارة اليه ان جماعات الضغط تتخذ عدة صور، من قبيل الاتحادات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، والجماعات الدينية والجمعيات مثل الجمعيات الفلاحية وجمعيات حقوق الانسان وجمعيات حماية الطفولة والمسنين وما الى ذلك، كونها جميعاً مما ينطبق عليها التعريفات السابقة .

ويعتقد بعض الباحثين (13) ان جماعات الضغط التي تعد من الظواهر الاجتماعية السياسية القديمة تلعب دوراً حيوياً محورياً في الحياة السياسية الغربية على خلفية ما تشهده مؤسساتها الدستورية من استقرار؛ الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه ويجعل الارضية خصبة للتأثير على القرارات الحكومية والتحكم بالاتجاهات السياسية .

وهنا لابد من الاشارة الى ان هذه الجماعات وعلى الرغم من قدمها، غير انها ليست واردة سواء على مستوى النظرية أو التطبيق في الفكر السياسي الاسلامي، ويعود السبب في ذلك الى آلية ممارسة السلطة وإسنادها ، والذي سيتضح في المبحث القادم - من جهة ، ومن جهة أخرى الى الاضرار التي تترتب على وجود هكذا جماعات تمارس الضغوط التي تؤدي الى حالة من اشاعة الفساد واختلال قيم العدالة والمساواة التي تشكل جوهر الاطروحة السياسية الاسلامية .

فالفكر الاسلامي على مستوى الممارسة السياسية لا يرى من شرعية لظهور مثل هذه الجماعات على وفق الاسس التي يقوم عليها هذا الفكر .

ويتفق الباحث مع اغلب فقهاء السياسة الذين وجهوا العديد من الانتقادات للأنشطة والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الجماعات للأسباب الآتية:

1- ان جماعات الضغط تقوم على اساس تحقيق مصالح طبقية، وهذا ما يتعارض مع المصلحة العامة . سيما وان المصلحة العامة تمثل محور حركة السلطة في النظام السياسي الاسلامي.

2- تفرض جماعات الضغط على أعضائها الولاء لها، الأمر الذي يتنافى مع الولاء للامة والدولة ، الذي تهدف الى ترسيخه السلطة السياسية.

3- لا تتردد جماعات الضغط في اللجوء الى مختلف الاساليب من اجل تحقيق اهدافها وضماني مصالحها ومن تلك الاساليب الرشوة والخداع والتضليل وكل ذلك لا ينسجم والمنظومة القيمية في النظرية الاسلامية التي لا تنفك توجهاتها السياسية عن مثيلتها الاقتصادية والاجتماعية.

4- ان زمام الامور في جماعات الضغط تستأثر به عادة فئة قليلة من الزعماء، وهؤلاء هم الذين يرسمون السياسة العامة للجماعة غير مكثرئين لآراء الاخرين حتى داخل نفس الجماعة (14)

ويتبين مما سبق ان جماعات الضغط من المؤسسات غير الرسمية - الى جانب الاحزاب اسيسية- في النظم السياسية الديمقراطية، تمارس العديد من أساليب الضغط على صانع القرار بهدف ضمان مصالحها، ولأوجود لها في الفكر السياسي الاسلامي على خلفية تعارضها وأبرز مبررات ممارسة السلطة المتمثلة ببسط العدل وضمان وحدة المجتمع.

المبحث الثاني :- اشكاليات العمل السياسي في الفكر الاسلامي .

اذا كان العمل السياسي في الفكر السياسي بصورة عامة يكمن في بلورة وصياغة المفاهيم السياسية وخروجها من إطارها النظري ، بصياغات فكرية الى الممارسة والتطبيق، فأنا نواجه في الفكر السياسي الاسلامي اشكالياتين بارزتين ، تتجسد احدهما في آلية الوصول الى السلطة ، والاخرى في التنظيم الحزبي كوسيلة للعمل ، وسيتم بحث هاتين الاشكالياتين من خلال المطالبين الآتين :

المطلب الاول :- اشكالية السلطة .

قبيل تناول مفهوم السلطة وآلية الوصول اليها في الفكر السياسي ، لا بد من التعريف بالفكر بغية الوقوف على الآلية المذكورة . إذ يراد بالفكر السياسي "التصور العقلي للظاهرة السياسية " (15) ،فالفكر "مجموعة من المعتقدات والتصورات لدى الامة أو الحزب او الشخص " (16) ويطلق الفكر السياسي ايضاً على بعض "الابحاث والدراسات التي تتناول الاحداث والظواهر السياسية "(17) .

واذا كان الفكر السياسي "مجموعة التأمّلات العقلية التي يصوغها الناس حول الظاهرة السياسية المتجسدة في ظاهرة حكم المجتمعات الانسانية وادارة شؤونها وعلاقتها داخلياً وخارجياً والمتمثلة بالدولة عند بعضهم وبالسلطة السياسية عند اخرين "(18) .

فان الفكر السياسي الاسلامي سيتمثل بما أورده العلماء والفقهاء من دراسات وابحاث في مختلف القضايا السياسية وفي مقدمتها السلطة والحاكمية .

ان من ابرز الاشكاليات على صعيد السلطة في الفكر السياسي الاسلامي تعود الى أحد أهم المبادئ التي تمثل جوهر علاقة الدين بالسياسة وهو مبدأ حاكمية الله الذي يعبر عن السلطة السياسية .

والمراد بهذا المبدأ "الحاكمية الالهية في مجالات التشريع والتدبير السياسي ، أي ان الله هو صاحب السلطة السياسية الحقيقية ويجب على الجميع الخضوع لهذه الحاكمية، فلا يجوز ان يتولى الحكومة ويمارس السلطة الا من يكون مأذوناً له منه تعالى والا كانت حكومة جور وعدوان وإستبداد ،وبذلك يكون حق اختصاص الحاكمية لله ،لكن ليس بمعنى قيامه مباشرة بإدارة البلاد وقرار النظام العام وممارسة السلطة وكل ما يدور عليه من أمور الحكومة .لان ذلك غير معقول ولا محتمل بل المراد ان يمارس السلطة في المجتمع البشري من يكون مأذوناً من جانب الله وله ولاية وحق التصرف وان تكون ولايته مستمدة من ولاية الله "(19).

والولاية تعني في الاصطلاح الديني "السلطة على الغير سواء كان نفساً او مالاً او كليهما ،وهي ايضاً التصدي والتصرف والقيام بشؤون الاخرين"(20)، وعلى ضوء ما ورد في الحاكمية ينطلق الفكر السياسي الاسلامي من قاعدة

اساسية مفادها ان ليس لأي شخص سلطة على آخر الا بالنص الشرعي، وعليه فإن السلطة السياسية في النظام الاسلامي هي عهد الهي وليس عقد اجتماعي كما في الانظمة الوضعية .

وتأسياً على هذه القاعدة سنكون ازاء نظريتين في بواكير انطلاقة الفكر السياسي الاسلامي (عصر النبي والخلافة الراشدة) هما نظرية الامامة والخلافة، والتي يمكن المقاربة بينهما بعيداً عن الخوض في الفوارق المذهبية بحيث يمكننا ان نقول بأن " الامامة هي الخلافة " (21) . كونهما تعبران معا عن السلطة والحاكمية بالرغم من بعض الاختلافات الجزئية في آلية الوصول اليها وممارستها .

فالخلافة بحسب هذه المقاربة هي "تيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسية الدنيا وتسمى خلافة وامامة والقائم بها يسمى خليفة واماما " (22) .

اما الامامة التي "تعد رئاسة الدولة وممارسة السلطة من شؤونها " (23) . فقد عرفت على انها "أعلى منازل الدين بعد النبوة ، فمن كان افضل في الدين واعظم قدراً واثبت قدماً في منزله فهو اولى بها" (24) . "والائمة بعد النبي اثنا عشر اماماً ..الذين لهم السلطة والزعامة الامة " (25) .. و"لا يجوز الاقتداء في امور الدين والدنيا الا بهم ولا تؤخذ معالم الدين الا عنهم ، وان امامتهم منصوص عليها من قبل الله " (26) .

ويفهم من هذه النظرية - نظرية الامامة - انه لكل عصر امام معصوم يمارس السلطة السياسية ويتولى وظائف ومسؤوليات ادارة الدولة سواء مارسها فعلياً ام لم يمارسها كونها وردت بالنص .

ما تجدر الإشارة اليه " ان تحليل السلوك السياسي في الفكر السياسي لأي جماعة يصعب تحليله بمعزل عن مكونات بنائه الفكري، فالفعل السياسي لا يأتي من فراغ فكري بل وفق معطيات فكرية عقائدية " (27) .

وان من المعطيات العقائدية لنظرية الامامة الاعتقاد بغيبية الامام الثاني عشر ،والانتقال الى الامامة النائبة (والمرجعية الدينية) التي تشكل "الامتداد الطبيعي لخط الامامة " (28) . والتي يحق لها ممارسة السلطة من خلال الفقيه الذي ينبغي ان تتوفر فيه بعض الصفات وبرزها "القدرة على تشخيص الموضوعات السياسية " (29) و"الاحاطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للامة" (30) ومجرد الفقاهاة والاجتهاد لا تخوله سوى ابلاغ الفتوى وابداء النصح والارشاد ،وهذه ليست من القيادة والتصدي للسلطة السياسية .

ان منهجية و آليات الفكر السياسي الاسلامي في العمل السياسي .الى جانب التعاطي مع السلطة السياسية كعهد الهي وليس عقد اجتماعي ، وما تفرع عن نظرية الامامة بالقيادة النائبة ، لمن أبرز العوامل التي افرزت اشكالية التنظيم والعمل الحزبي ، الذي سنتناوله بالتفصيل في المطلب القادم .

المطلب الثاني : اشكالية التنظيم الحزبي .

ان منهجية الاسلام في ممارسة النشاط السياسي تركز على الامة بصفتها وحدة سياسية عليها القيام بوظيفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل المجالات وبالذات الميدان السياسي - الاجتماعي ،وان السلطة السياسية من خلال الامة هي الوسيلة الانجح في القيام بهذه المهمة " وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (31) .

وان من خصائص تلك المنهجية ان النبي الاكرم (ص) كان يتعامل على اساس "وحدة الجماعة الاسلامية ويسعى لان تكون الامة الاسلامية كتلة وحدة ولم يعط اية شرعية لانقسامات حزبية " (32) .

يضاف الى ذلك اعتماد مبدأ قيادة الفرد الذي كان يعود اليه اتخاذ القرار "فاذا عزم فتوكل على الله " (33) ، الى جانب العلاقة المباشرة بين الامة والقيادة التي تتجسد في المسجد "الذي كان مركز القيادة وموضع صدور قرار الحرب والسلام وتعبئة الجيش ومركز نشر التعليمات في كافة المجالات السياسية والاجتماعية " (34) .

ويفهم مما تقدم ان ممارسة النبي الاكرم لانشطته السياسية على ضوء تركيزه على الامة والحرص على وحدتها وإستقطابها في المسجد أنها بعيدة عن العمل الحزبي والنشاط الحزبي التنظيمي بمعناه المعاصر .

وعليه فان من إشكاليات العمل الحزبي انه يؤدي الى تفتيت المجتمع وتشرذمه وإشاعة روح الانقسام بين أفرادها، كما انه " سيوجد حالة أشبه بالفرق المتناحرة فيما بينها سياسيا لمصالح فئوية وحزبية، وهذا الامر يتعارض وتعاليم الاسلام التي تدعو الى الوحدة والتماسك"⁽³⁵⁾

أما إشكالية التنظيم الحزبي من حيث تعاطي الفكر السياسي الاسلامي مع السلطة السياسية كعهد الهي - وليس عقد اجتماعي كما تتبنى ذلك المدارس الفكرية السياسية الوضعية - فلا تحتاج مزيد عناء لايضاحها، كون الهدف من التنظيم الحزبي وتشكيل الحزب السياسي يكمن في الوصول الى السلطة.

وهنا لا بد من التويه الى ان الاشكالية الاخرى التي تترتب على نظرية القيادة النائية في ممارسة السلطة فتكمن في ان " ادارة العمل السياسي عن طريق الحزب السياسي يعد نوعا من الدخول واقتحام المساحات الممنوعة براى أغلب علماء الدين الذين يرون ان طرح الاسلام وفق صيغ حزبية يثير شكوك كثيرة من أهمها: تنحية القيادة الدينية من موقعها، كون الحزب سيحل محل المرجع في التأثير والقيادة، وهذا يعني ان الحزب يسعى لربط الشعب بالتنظيم ربطا محكما، بينما يكون ارتباطه بالمرجع شكليا، فالانقياد سيكون للحزب وليس للمرجع، وهذا هو معنى ان الحزب هو القائد وهو الموجه الحقيقي، في حين تبقى المرجعية الاطار والغطاء العام الذي يتحرك في ظله التنظيم"⁽³⁶⁾

الاشكالية الاخرى التي تترتب على التنظيم الحزبي تتمثل في الشرعية، أي حتى على فرض ان الحزب السياسي اسلامي ويسعى الى إقامة الحكومة الاسلامية " فاذا كان الحزب يعني قيادة المجتمع سياسيا نحو إقامة حكومة إسلامية ، فان هذا الحزب يحتاج الى الشرعية في ادارة العمل السياسي الاسلامي، ومن ثم يجب الرجوع الى الفقيه في تجويز وشرعنة هذا الحزب ابتداء واستدامة"⁽³⁷⁾

بقي ان نشير الى الموقف المعاصر للفكر السياسي الاسلامي من تشكيل الحزب السياسي وممارسة التنظيم الحزبي في ظل العديد من الوظائف التي تضطلع بها الاحزاب اليوم، وبالذات حيال التطورات التي تشهدها الانظمة السياسية والمجتمعات البشرية، وضرورة ممارسة العملية الاصلاحية والتصدي لمظاهر الفساد والانحراف والابتعاد عن القيم الاخلاقية، الى جانب تنامي شوكة الظلم والعدوان ومظاهر العنف والاضطهاد.

فقد ذهب احد اكبار الفقهاء المعاصرين والذي كان يتبنى إطرحة قيادة الفقيه لزام الامور وممارسة السلطة السياسية الى ان " التنظيم الحزبي عمل مشروع لان الدعوة الى الاسلام انما هي الطريقة التي يمكن بواسطتها ايصال القيم الانسانية الى الناس وتربيتهم بالثقافة الاسلامية ، وبما أنه ليس هنالك أسلوب محدد في التبليغ ، جاز شرعا انتهاج أي طريقة نافعة في نشر مفاهيم الاسلام وتغيير المجتمع على اساس قاعدة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر "⁽³⁸⁾

فالحزب بهذه الخصوصية ينسجم والمنهجية التي إعتدها الفكر السياسي الاسلامي في التصدي للمنكر السياسي والحث على المعروف السياسي، من قبيل ردع الفساد والانحراف والتصدي للظلم والاستبداد و الدعوة الى العدل والقسط .

ولا غرابة في تبني الفكر السياسي الاسلامي للحزب كعمل منظم يهدف الى اصلاح المجتمع من خلال عرض مفاهيمه السياسية والاجتماعية وتصديه للأفكار والثقافات المعادية "فالْحزب السياسي يعمل على تقديم الفكر الاسلامي كنظرية لادارة الحياة الاجتماعية في مقابل التيارات الفكرية الثقافية الاخرى، التي كانت تطرح كمعالجات غير اسلامية مثل النزعة القومية والاشتراكية والشيوعية والماركسية، ويمكن مواجهة هذه التيارات بنفس الاسلوب الجذاب الذي كانت تستخدمه في ذلك الوقت لاستقطاب الشباب، كذلك إيجاد وسيلة للوصول الى قطاعات في المجتمع كان يصعب الوصول اليها من قبل العلماء والمبلغين، مثل قطاع الموظفين والطلبة الجامعيين والادباء والفنانين والمرأة ، وربما كان

هنالك حاجز نفسي واجتماعي وثقافي بين هذه الاوساط والمؤسسة الدينية بسبب مخلفات واثار العمل الثقافي والسياسي المضاد ، والتيارات الفكرية و الثقافية التابعة له ،فضلاً عن ذلك فأن العمل الحزبي في إطاره الاصلاحى يدعو المجتمع الى التمسك بقيم الاسلام الاخلاقية واتباع الاسلام كمنهج للحياة " (39)

وابعد من ذلك ضرورة الاستفادة القصوى من وسائل الاعلام المرئية والمقروءة وتوظيفها في اطار ممارسة العملية الاصلاحية والتعريف بمدى عمق ومثانة ثقافة الفكر الاسلامي .

ما تجدر الاشارة اليه ان الفكر السياسي الاسلامي الذي يتبنى نظرية الامامة في قيادة الامة لامكان فيه للحزاب والعمل الحزبي على ضوء القول بعصمة الامام وكونه الوحيد المؤهل لقيادة الامة من خلال النص عليه لتكون ممارسة السلطة محصورة في شخصه، وهو يمارس هذه السلطة وفق الحاكمية الالهية ونظرية التوحيد التي تطل الامة بكل أفرادها دون التعاطي مع جماعة دون أخرى؛ الامر الذي يعني غياب الحزبية والنشاط الحزبي.

ونخلص مما سبق الى شرعية الحزب والعمل الحزبي في الفكر السياسي الاسلامي شريطة الالتزام التام بالضوابط الشرعية التي تجيز العمل في إطار التقديف ونشر الوعي والتصدي لمظاهر الاستبداد وتبني الاصلاح في ظل الامر بالمعروف السياسي والنهي عن المنكر السياسي ، والحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع من دون التطلع الى ممارسة السلطة.

ويبدو الفكر السياسي الاسلامي الشيعي الذي يبنى نظرية الامامة في ممارسة السلطة أكثر وضوحاً لرفض التحزب والعمل الحزبي كآلية للوصول الى السلطة، فضلاً عن شق عصا الامة التي ينبغي أن تعيش التوحيد في ظل الحاكمية الالهية التي يمارسها الامام المعصوم.

الخاتمة:

توصل الباحث الى بعض النتائج أبرزها:

- 1- ان الحزب ظاهرة سياسية معاصرة وافدة على الفكر السياسي الاسلامي ، فالاسباب التي تقف وراء نشأة الاحزاب تختلف تبعاً لاختلاف طبيعة الانظمة السياسية الدستورية القائمة على أساس الفصل بين السلطات ، كونها ترسم ملامح تلك الانظمة وتسهم في تشكيلها عبر آلية الانتخاب.
- 2- تلعب الاحزاب الدور الريادي في الانظمة الاستبدادية وذلك من خلال المبادرة الى الانقلابات او الثورات لتسلم السلطة بينما كانت الاستقلالية والتحرر من الهيمنة الاستعمارية من أبرزدوافع سريانها الى البلدان العربية والاسلامية.
- 3- ان الاحزاب السياسية تحشد الطاقات الجماهيرية من اجل الحصول على السلطة او البقاء فيها من اجل تنفيذ سياسة معينة.
- 4- يمتاز الفكر الاسلامي ولا سيما الشيعي في ظل نظرية الامامة بغياب تام للعمل الحزبي وما يترتب عليه من نشاط والذي يتجلى بوضوح في التجربة الاسلامية الرائدة في بواكير ممارسة السلطة ، سيما ابان فترة الخلافة الراشدة.
- 5- ان جماعات الضغط من المؤسسات غير الرسمية - الى جانب الاحزاب السياسية- في النظم السياسية الديمقراطية، تمارس العديد من أساليب الضغط على صانع القرار بهدف ضمان مصالحها، ولاوجود لها في

الفكر السياسي الاسلامي على خلفية تعارضها وأبرز مبررات ممارسة السلطة المتمثلة ببسط العدل وضمن وحدة المجتمع.

6- ان منهجية و آليات الفكر السياسي الاسلامي في العمل السياسي .الى جانب التعاطي مع السلطة السياسية كعهد الهي وليس عقد اجتماعي , وما تفرع عن نظرية الامامة الذي يعرف بالقيادة النائبة التي تتمسك بالعهد الالهي في تولي السلطة وتحصره بمن تنطبق عليه الصفات التي تؤهله لئلا يكون امتدادا للحاكمية الالهية , لمن أبرز العوامل التي افرزت اشكالية التنظيم والعمل الحزبي.

7- ان الفكر الاسلامي يؤمن وفق ضوابط معينة بشرعية الحزب والعمل الحزبي في إطار التنقيف ونشر الوعي والتصدي لمظاهر الاستبداد وتبني الاصلاح في ظل فريضة الامر بالمعروف السياسي والنهي عن المنكر السياسي ، والحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع من دون التطلع الى ممارسة السلطة.

المقترحات

1- ان تبادر النخب السياسية التي تؤمن بالاطروحة الاسلامية كنظام سياسي يمكنه قيادة الدولة على أساس بسط العدل واشاعة الحقوق والحريات الى العمل الحزبي الجماهيري بهدف التنقيف لتطبيق هذا النظام ، بعيدا عن الطموح لتولي السلطة.

2- الاستفادة من كافة الوسائل التي تعتمد عليها النظم السياسية الوضعية في التحشيد لتعبئة الراي العام باتجاه قبول النظام الاسلامي والدفاع عنه، من قبيل التنظيمات ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة، وكل مامن شأنه إيصال رسائل الفكر الى الآخرين.

3- ضرورة ممارسة أعظم فريضة تتمثل بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الصعيد السياسي من قبيل التصدي لمظاهر الاستبداد والظلم، والمبادرة الى الاصلاح ونشر القيم والمبادئ التي تصون وحدة الامة.

4- الالتزام بالضوابط الشرعية في ممارسة العمل الحزبي بعيدا عن السلوك الحزبي الذي من شأنه الاساءة الى الفكر الاسلامي.

5- اعتماد المرجعية الدينية كبديل مضمون الشرعية عن التحزب وممارسة النشاط الحزبي سيما وان هذه المؤسسة أعلم ممن سواها في تبني طروحات الفكر السياسي الاسلامي على صعيد ممارسة السلطة، مضافا الى حرصها على وحدة الامة وصونها من الفرقة والتشتت التي قد تترتب على التحزب والعمل الحزبي.

هوامش المصادر:

- 1- عبد الغني بسيوني؛النظم السياسية والقانون الدستوري ،القاهرة، دار الجامعة للطباعة والنشر 1993 ، ص 300
- 2- اميل هوبر؛ النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية /ترجمة عدنان عباس علي /ابو ظبي /مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط 1 /2009/ص77
- 3- طه حميد العنبيكي؛النظم السياسية والدستورية المعاصرة /بغداد /2/2015/ص 116 .
- 4- اسامة الغزالي حرب ؛ الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب /1987/ص 92 .
- 5- محمد طه الحسيني؛النظم السياسي / مكتبة دار السلام القانونية /بيروت /ط1/ 2015/ ص 259.
- 6- موريس دو فرجة ؛ المؤسسات السياسية والقانون الدستوري /الانظمة السياسية الكبرى /ترجمة د جورج سعد /بيروت /المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع /1992/ص 78.
- 7- سعاد الشرقاوي؛ الأحزاب السياسية /القاهرة /منشورات مجلس الشعب المصري /الامانة العامة /2005/ص 198.

- 8- عصام الدبس / النظم السياسية / اسس التنظيم السياسي / بيروت / دار الثقافة للنشر والتوزيع / ط 1 / 2013 / ص 307.
- 9- د ماجد راغب الحلو ؛ النظم السياسي والقانون الدستوري / الاسكندرية / منشأة المعارف / ط4 / 2000 / ص 307.
- 10- صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي / اسسه وابعاده / بغداد / دار الحكمة / 1991 / ص 355.
- 11- د سام سليمان دله : القانون الدستوري والنظم السياسي / حلب / منشورات جامعة حلب / 2002 / ص 361.
- 12- ينظر د كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية / الكويت / وكالة المطبوعات / ط 1 / 1985 / ص 18 .
- 13- دسعاد الشرفاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر / القاهرة / دار النهضة العربية / 1988 / ص 270
- 14- د محمد حسن دخيل : علم الاجتماع السياسي / بيروت / مكتبة السنهوري / ط1 / 2017 / ص 291.
- 15- حسن صعب : علم السياسية / بيروت / دار العلم للملايين / ط1 / 1966 / ص 46
- 16- شاكرا اليساري : مفاهيم وافكار / دمشق / دار الينابيع / ط1 / 1996 / ص 22.
- 17- عباس عميد زنجاني / الفكر السياسي في الاسلام / المبادئ والامور العامة / تعريب : ضياء الدين الخزرجي / بيروت / مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ط1 / 2010 / ص 34.
- 18- د عامر حسن فياض و دعلي عباس مراد : الفكر السياسي الحديث والمعاصر / الجنائن للنشر والتوزيع ط1 / 2010 / ص 9 .
- 19- فاضل الصفار : فقه الدولة / طهران / دار الانصار / ط1 / 2005 / ص 154-155 .
- 20- محمد ال بحر العلوم / بلغة الفقيه / طهران / منشورات مكتبة الصدوق / ط7 / 1984 / ص 211 .
- 21- رسائل اخوان الصفا وحلان الوفاء / بيروت / ط1 / 1992 / ج3 / ص 494.
- 22- عبدالرحمن ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون / بيروت / ط1 / 1997 / ص 190 .
- 23- مرتضى المطهري : الامامة / ترجمة جواد علي كسار / بيروت / دار الحوراء / 2003 / ص 50.
- 24- ضياء عبدالحسين : نظرية الامامة عن الشريف المرتضى / رسالة ماجستير غير منشورة / كلية الاداب / الجامعة المستنصرية / 2013 / ص 202.
- 25- جعفر السبحاني : اضواء على العقائد الامامية / طهران / دار السفر / 2006 / ص 178.
- 26- احمد عبدالهادي السعدون : نظريات السلطة في الفكر السياسي / الاسلامي المعاصر / اطروحة دكتوراه غير منشورة / كلية العلوم الاسلامية / جامعة بغداد / 2013 / ص 18.
- 27- عبدالقادر محمد فهمي / العقيدة الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الامريكية / مجلة العلوم السياسية / جامعة بغداد / العدد 35 / 2007 / ص 45 .
- 28- حسين بركة الشامي / المرجعية الشيعية من الذات الى المؤسسة / بغداد / دار السلام / ط3 / 2006 / ص 33.
- 29- محمد حسين فضل الله / اتجاهات واعلام / بيروت / دار المعارف للمطبوعات / ط1 / 2010 / ص 52.
- 30- مرتضى مطهري / الدين والمجتمع / بيروت / دار الاسلام / 1999 / ص 30.534
- 31- سورة ال عمران : الآية (104) .
- 32- صدر الدين القبانجي / مدخل الى علم السياسة / قم / مطبعة ثامن الحجج / ط 4 / 2013 / ص 214.
- 33- سورة ال عمران : الآية (159) .
- 34- محمد مهدي الأصفي / ولاية الامر / مجمع التقريب بين المذاهب الاسلامية / طهران / 2005 / ص 86
- 35- د محمد حسين دخيل / قضايا شائكة في الفكر السياسي الاسلامي (الشورى، الديمقراطية، التعددية السياسية والحزبية) / انموذجا / مجلة مركز دراسات الكوفة / العدد 23 / 2012 ، ص 40
- 36- د أركان مهدي السعيد / الفكر السياسي الشيعي في العراق (1918-1980) / بيروت / مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة / ط1 ، 2018 / ص 305
- 37- د محمد شقيب : فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي / ولاية الفقيه انموذجا / بيروت / 2017 ، ص 76
- 38- محمد باقر الصدر / الاسلام يقود الحياة / دار التعارف للمطبوعات / ط1 / 1992 / ص 1
- 39- صلاح الخرسان : حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق / دمشق / المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية / ط1 / 1999 / ص 49.

قائمة المصادر

خير مانبتداً به القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- 1- اسامة الغزالي حرب ؛ الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب /1987
- 2-سام سليمان دله : القانون الدستوري والنظم السياسي / حلب / منشورات جامعة حلب /2002
- 3-سعاد الشراوي ؛الأحزاب السياسية /القاهرة /منشورات مجلس الشعب المصري /الامانة العامة /2005
- 4-شاكر اليساري :مفاهيم وافكار / دمشق /دار الينابيع /ط1/1996
- 5-صادق الاسود :علم الاجتماع السياسي /اسسه وابعاده /بغداد /دار الحكمة / 1991حسن صعب : علم السياسية /بيروت / دار العلم للملايين /ط1/1966
- 6-صدر الدين القبانجي / مدخل الى علم السياسة / قم /مطبعة ثامن الحجج /ط4/2013
- 7-حسين بركة الشامي / المرجعية الشيعية من الذات الى المؤسسة / بغداد /دار السلام /ط3/ 2006
- 8-جعفر السبحاني :اضواء على العقائد الامامية / طهران /دار السفر /2006طه حميد العنبي :النظم السياسية والدستورية المعاصرة /بغداد /ط2/2015
- 9-صلاح الخريسان : حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق /دمشق /المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية /ط1/1999
- 10-كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية / الكويت / وكالة المطبوعات / ط 1 / 1985
- 11-عامر حسن فياض و دعلي عباس مراد : الفكر السياسي الحديث والمعاصر / الجنائن للنشر والتوزيع ط1 /2010/
- 12-عبدالرحمن ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون /بيروت /1997عبد الغني بسيوني :النظم السياسية والقانون الدستوري ،القاهرة ،دار الجامعة للطباعة والنشر 1993
- 13-عبد الغني بسيوني ؛النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة ، الجامعة للطباعة والنشر ،993
- 14-عصام الدبس / النظم السياسية /اسس التنظيم السياسي /بيروت /دار الثقافة للنشر والتوزيع /ط 1 / 2013
- 15-فاضل الصفار :فقه الدولة /طهران /دار الانصار /ط1/ 2005
- 16-ماجد راغب الحلو ؛ النظم السياسي والقانون الدستوري / الاسكندرية / منشأة المعارف /ط4/ 2000
- 17-مرتضى المطهري /الامامة /ترجمة جواد علي كسار /بيروت /دار الحوراء /2003
- 18- — / الدين والمجتمع /بيروت / دار الاسلامية /1992
- 19-محمد باقر الصدر / الاسلام يقود الحياة / دار التعارف للمطبوعات/ ط1/ 1992
- 20-محمد ال بحر العلوم / بلغة الفقيه /طهران /منشورات مكتبة الصدوق /ط7/1984
- 21-محمد حسن دخيل : علم الاجتماع السياسي /بيروت /مكتبة السنهوري /ط1/ 2017
- 22-محمد حسين فضل الله / اتجاهات واعلام /بيروت /دار المعارف للمطبوعات /ط1/2010
- 23-محمد شقير : فلسفة الدولة في الفكر السياسي الشيعي/ ولاية الفقيه انموذجا/ بيروت/ 2017
- 24-محمد طه الحسيني ؛النظم السياسي / مكتبة دار السلام القانونية /بيروت /ط1/ 2015

25-موريس دو فرجية ؛ المؤسسات السياسية والقانون الدستوري /الانظمة السياسية الاكبرى /ترجمة د جورج سعد /بيروت /المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع /1992

ثانيا: الدوريات

1-اميل هوبر ؛النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية /ترجمة عدنان عباس علي /ابو ظبي /مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط 1 /2009

2-عباس عميد زنجاني / الفكر السياسي في الاسلام / المبادئ والاورام العامة / تعريب: ضياء الدين الخزرجي /بيروت / مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ط1/2010

3-عبدالقادر محمد فهمي / العقيدة الدينية واثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الامريكية /مجلة العلوم السياسية /جامعة بغداد/العدد35/2007

4-محمد حسين دخيل/ قضايا شائكة في الفكر السياسي الاسلامي(الشورى، الديمقراطية، التعددية السياسية والحزبية)/ انموذجا/ مجلة مركز دراسات الكوفة/ العدد23/ 2012

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1-احمد عبدالهادي السعدون: نظريات السلطة في الفكر السياسي /الاسلامي المعاصر /اطروحة دكتوراه غير منشورة /كلية العلوم الاسلامية /جامعة بغداد / 2013

2-ضياء عبدالحسين: نظرية الامامة عن الشريف المرتضى / رسالة ماجستير غير منشورة /كلية الاداب /الجامعة المستنصرية/ 2013

List of sources

The best thing we start with is the Noble Qur'an

First: the books

- 1- Osama Al-Ghazali Harb; Political Parties in the Third World, Knowledge World Series, Kuwait, Majlis
- 2- National Culture, Arts and Letters 1987
- 3- Sam Suleiman Dallah: Constitutional Law and Political Systems / Aleppo / Aleppo University Publications / 2002
- 4- Souad Al-Sharqawi: Political Parties / Cairo / Egyptian People's Assembly Publications / General Secretariat / 2005
- 5- Shaker Al-Yasari: Concepts and Ideas / Damascus / Dar Al-Yanabi` / I 1/1996
- 6- Sadiq Al-Aswad: Political Sociology / its foundations and dimensions / Baghdad / Dar Al-Hikma / 1991 Hassan Saab: Political Science / Beirut / Dar Al-Ilm for Millions / i 1/1966
- 7- Sadr Al-Din Al-Qabbanji / Introduction to Political Science / Qom / Eighth Al-Hajj Press / I 4/2013
- 8- Hussein Baraka Al-Shami / Shiite reference from the self to the institution / Baghdad / Dar al-Salaam / 3rd floor / 2006
- 9- Jaafar Al-Subhani: Lights on the Imamate Beliefs / Tehran / Dar Al-Safar / 2006 Taha Hamid Al-Anbaki: Contemporary Political and Constitutional Systems / Baghdad / I 2/2015
- 10- Salah Al-Khursan: The Islamic Dawa Party, facts and documents / Damascus / the Arab Foundation for Strategic Studies and Research / i 1/1999
- 11- Kamal Al-Manoufi: Theories of Political Systems / Kuwait / Agency for Publications / I 1 / 1985

- 12- Amer Hassan Fayyad and Daly Abbas Murad: Modern and Contemporary Political Thought / Al-Janain for Publishing and Distribution, 1st / 2010
- 13- Rahman Ibn Khaldoun: The History of Ibn Khaldoun / Beirut /1997 Abdel Ghani Bassiouni: Political Systems and Constitutional Law, Cairo, University House for Printing and Publishing 1993
- 14- Abdel-Ghani Bassiouni: Political Systems and Constitutional Law, Cairo, University for Printing and Publishing, 993
- 15- Issam Al-Debs/Political Systems/The Foundations of Political Organization/Beirut/Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution/I 1/
16- 2013
- 17- Fadel Al-Saffar: State Jurisprudence / Tehran / Dar Al-Ansar / Edition 1 / 2005
- 18- Majid Ragheb Al-Helou; Political systems and constitutional law / Alexandria / Mansha'at Al-Arif / 4th edition / 2000
- 19- Mortada Al-Mutahari/The Imamate/Translated by Jawad Ali Kassar/Beirut/Dar Al-Hawra/2003
- 20- / _____ Religion and Society / Beirut / Islamic House / 1992
- 21- Muhammad Baqir al-Sadr / Islam leads life / Dar al-Ta'rif for publications / i 1 / 1992
- 22- Muhammad Al-Bahr Al-Ulum / in the language of jurisprudence / Tehran / Al-Sadooq Library Publications / i 7/1984
- 23- Muhammad Hassan Dakhil: Political Sociology / Beirut / Sanhour Library / i 1 / 2017
- 24- Muhammad Hussein Fadlallah / Attitudes and Media / Beirut / House of Knowledge for Publications / i 1/2010
- 25- Muhammad Shukair: The Philosophy of the State in Shiite Political Thought / Wilayat al-Faqih as a model / Beirut / 2017
- 26- Muhammad Taha Al-Husseini: Political Systems / Dar Al-Salaam Legal Library / Beirut / I 1 / 2015
- 27- -25Maurice de Fergie; Political institutions and constitutional law / major political regimes / translated by Dr. George Saad / Beirut / University Foundation for Studies, Publishing and Distribution (1992)

Second: periodicals

- 1- Emile Huber: The political system in the United States of America / translated by Adnan Abbas Ali / Abu Dhabi / Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st / 2009/
- 2- Abbas Amid Zanjani / Political Thought in Islam / General Principles and Orders / Arabization: Dia Al-Din Al-Khazraji / Beirut / Civilization Center for the Development of Islamic Thought 1/2010
- 3- Abdul Qadir Muhammad Fahmy / Religious belief and its impact on the political thinking curriculum of the United States of America / Journal of Political Science / University of Baghdad / Issue 35/2007
- 4- Muhammad Husayn Dakhil/ Thorny Issues in Islamic Political Thought (Shura, democracy, political and partisan pluralism/model/ Journal of Kufa Studies Center/ Issue 23/ 2012

Third: Letters and Theses

- 1- Ahmed Abdel-Hadi Al-Saadoun: Theories of Power in Political Thought / Contemporary Islamic / Thesis
- 2- Unpublished PhD / College of Islamic Sciences / University of Baghdad / 2013
- 3- Daa Abdel-Husseini: The theory of the Imamate on the authority of Al-Sharif Al-Murtada / unpublished master's thesis / for the College of Arts / Al-Mustansiriya University / 2013